تحليل العلاقة الاقتصادية بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

Analysis of the economic relationship between unemployment and some macroeconomic variables in Algeria during the period (1990-2019)

ط.د. رافع كمال [1]*، د. قطاف عبدالقادر [2]

[1] مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أفلو (الجزائر) k.rafaa@cu-aflou.edu.dz

[2] مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية،المركز الجامعي أفلو (الجزائر) aek.guettaf@cu-aflou.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2022-02-02 **تاريخ القبول:** 2022-04-10 **تاريخ النشر:** 2022-06-05.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الاقتصادية مؤشر البطالة *TCHO* والنمو الاقتصادي *GDP* ومعدل التضخم *INF* ومعدل النمو الاسكاني *TP*ونسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي*TG* وفق منهجية التكامل المشترك،توصلت النتائج إلى وجود سببية في اتجاه واحد خلال المديين القصير والطويل من مؤشر التضخم *INF* والنمو الاقتصادي *GDP* والانفاق العام *TG* ومعدل النمو الســـكاني *TP* نحو التغير في معدل البطالة (*TCHO*) في نموذج *VECM* ، تبين أن معدل التضـــخم ومعدل النمو الســـكاني يؤثران إيجابا على معدل البطالة في الأجل القصـــير والطويل، أما الانفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي يؤثران سلبا على معدل البطالة في الأجل القصير والطويل.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات الاقتصادية؛ استقرارية السلاسل الزمنية؛ السببية؛VECM.

تصنيف JEL : E31 ؛ E51 ؛ C22 ؛ C51

Abstract

This study aims to analyze the economic relationship between Unemployment index TCHO, economic growth GDP, inflation rate INF, housing growth rate TP and the percentage of public spending to GDP TG according to the methodology of joint integration. The results found a one-way causality in the short and long term of Inflation Index INF, Economic Growth GDP, Public Expenditure TG, Population Growth Rate TP Towards Change in Unemployment Rate (TCHO) variant in the VECM model, It was found that the inflation rate and the population growth rate positively affect the unemployment rate in the short and long term, while public spending and the rate of economic growth negatively affect the unemployment rate in the short and long term..

Keywords: Economic variables; time series stability; causality; VECM.

JELClassification Codes : E31 ; E51 ; C22 ; C51

1.مقدمة:

* المؤلف المرسل

تعاني جل اقتصاديات العالم من مشكلة البطالة التي باتت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات، خاصة في الدول النامية والتي من بينها الجزائر، لما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى، ثم الجانب الإقتصادي الذي سيحرم من طاقات بشرية بتصنيفها بعدم النشاط ضمن الطاقات المعطلة، وبالتالي استغلال هذه الطاقات المعطلة من شأنه أن يدفع عجلة التنمية إلى الأمام وتحقيق التنمية المستدامة.

لقد سعت الجزائر من خلال السياسة التنموية المنتهجة، إلى تحقيق التنمية الشاملة، ويأتي التشغيل على رأس الأولويات للحد من البطالة، وقد عرفت مرحلة بداية الإصلاحات الاقتصادية تراجعا كبيرا لحصيلة التشغيل، بسبب القيود التي تفرضها المؤسسات المصرفية وما صاحبها من حل وخوصصة جل وحدات القطاع العام، وفي ظل هذه المتغيرات عملت الجزائر على تبني جملة من الإجراءات للحد من البطالة وما يتبعها من آثار سلبية تؤثر على الفرد، المجتمع والدولة في آن واحد.

1.1.إشكالية الدراسة:

إن البطالة تتأثر بمتغيرات اقتصادية كلية عديدة و ذلك بنسب متفاوتة و تتوقف هذه النسبة على قوة العلاقة بين البطالة و متغير اقتصادي كلي ما، من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الجوهري الآتي:

هل توجد علاقة متبادلة بين البطالة و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟

2.1. اسئلة الفرعية :

- هل توجد علاقة قصيرة الأجل بين معدل البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر؟؛
- هل توجد علاقة طويلة الأجل بين معدل البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر؟؛
- ما نوع الأثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة الجزائر؟.

3.1. فرضيات الدراسة :

- توجد علاقة قصيرة الأجل بين معدل البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر؛
- توجد علاقة طويلة الأجل بين معدل البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر؛
- هناك أثر ايجابي لمتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة الجزائر؟

4.1. أهمية الدراسة :

يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن أهم المشاكل الاجتماعية المتمثلة في البطالة، ومدى سعي الدولة الجزائرية في إتباع بعض السياسيات لحلها، وهذا من خلال التأثير على متغيرات الاقتصادية الكلية ، ومنه وجب الوقوف على مدى فعالية السياسية وتحديد أهم المتغيرات الواجب التأثير عليها.

5.1. أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الواردة في إشكالية الدراسة من خلال:

- إعطاء صورة واضحة عن العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية و البطالة

– محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثربعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة وتطبيقه في الجزائر.

–إبراز دور نماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية مثل ظاهرة البطالة.

6.1. منهجية الدراسة :

قد عالجنا هذا الموضوع محل الدراسة والبحث للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة معتمدين على المنهج الوصفي التحليلي باستعمال البيانات الإحصائية التي استقيناها من معطيات البنك الدولي،كما استخدمنا المنهج التحليلي القياسي فيما يخص الدراسة التطبيقيةمن خلال متغيرات الدراسة (معدل البطالة ، الانفاق العام، النمو الاقتصادي، معدل النمو السكاني، التضخم) في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

2.الاطار النظري للدراسة

إن البطالة تعد من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الأمم والدول و تختلف حدتها من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى أخر.

فالبطالة تشكل السبب الرئيسي لمعظم الأمراض الاجتماعية وتمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي فليس هناك ماهو أخطر على أي مجتمع من وجود أعداد كبيرة ومن العاطلين عن العمل.

1.2 تعريف البطالة

يعرَّف العاطل عن العمل(حسب ما أوصت به منظمة العمل الدولية) على أنه":كل قادر على العمل، وراغب فيه، وباحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد."وتقاس البطالة بحساب معدل البطالة، وهو يساوي نسبة الأفراد العاطلين عن العمل إلى قوة العمل المتاحة، ومصدر البيانات في حساب هذا المعدل هي التعدادات السكانية التي تقوم بها الأجهزة الإحصائية و المسوحات الإحصائية التي تعدها مكاتب إحصاءات العمل. (محمد جلال مراد، 2010، صفحة 12) و تُعرف على أنه أي شخص لا يمتلك أي مهنة و هو تعريف غير واضح و ناقص (سوزان حسن أبو العينين، 2004، صفحة 115).

في التعريف الشاسع للبطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن " العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر على العمل و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده " (ياسر محمد جاد الله محمود، 2006، صفحة 7)

و فيما يلي الحالات التي لا يمكن أن يعتبر فيها الأفراد عاطلين عن العمل فيما يلي: (ياسر محمد جاد الله محمود، 2006، صفحة 7)

– العمال المحبطين و هم الذين في حالة بطالة فعلية و يرغبون في العمل، و لكنهم لم يحصلوا عليه و يئسوا من كثرة ما بحثوا، لذا فقد تخلوا عن عملية البحث عن عمل. و يكون عددهم كبيرا خاصة في فترات الكساد الدوري.

– الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل و هم يعملون بعض الوقت دون إرادتهم، في حين أنه بإمكانهم العمل كامل الوقت.

– العمال الذين لهم وظائف و لكنهم أثناء عملية إحصاء البطالة تغيبوا بصفة مؤقتة لسبب من الأسباب كالمرض العطل و غيرها من الأسباب.

– العمال الذين يعملون أعمالا إضافية غير مستقرة ذات دخول منخفضة، و هم من يعملون لحساب أنفسهم.

– الأطفال، المرضى، العجزة، كبار السن و الذين أحيلوا على التقاعد.

– الأشخاص القادرين عل العمل و لا يعملون مثل الطلبة، و الذين بصدد تنمية مهاراتهم.

– الأشخاص المالكين للثروة و المال القادرين عن العمل و لكنهم لا يبحثون عنه.

– الأشخاص العاملين بأجور معينة و هم دائمي البحث عن أعمال أخرى أفضل.

وعليه يتبين أنه ليس كل من لا يعمل عاطلا، و في ذات الوقت ليس كل من يبحث عن عمل يعد ضمن دائرة العاطلين. (الشانع و جخيوة ، 2017 ، الصفحة: 126)

2.2 أنواع البطالة

هناك عدة أنواع للبطالة من أهمها مايلي:

أ. البطالة الاحتكاكية

وهي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات ثابتة في الاقتصاد الوطني لمنع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة وهي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل من الباحثين عن فرص العمل وأصحاب الأعمال كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن فرص العمل (جيمس و وريجار، 1999، صفحة 222) وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أو إقليم جغرافي آخر ويغير مهنته من مهنة إلى أخرى أو عندما تقرر ربة المنزل الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها ورعايتهم لذا عملية الخروج للبحث هذه تحتاج إلى وقت (جيمس و وريجار، 1999، صفحة 203)، وهذه البطالة أيضا تفسر استمرار بعض العمال في حالة بطالة على الرغم من توفر عمل يناسبهم مثل صغار السن، خريجوا المدارس والجامعات، ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى هذا النوع من البطالة ما يلي:

- ❖ لافتقار إلى المهارة و الخبرة اللازمة في الأعمال الجديدة؛

- ❖ التغيير المستمر في الوصف للأعمال و المهن المختلفة الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتحدة بالاستمرار ؛
- ❖ صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل و التخصص الدقيق (بشير الدباغ و الجرمود، 2003، صفحة 391)؛

وقد أقرت جميع النظريات النيوكلاكسية على أن جميع حالات البطالة الاحتكاكية دون استثناء هي بطالة اختيارية.

ولعلاج البطالة الاحتكاكية ينبغي القيام بما يلي:

- ❖ إقامة مركز للتدريب المهني أو تخطيط النظام التعليمي و توجيهه حتى يقدم التدريب اللازم و المناسب و المهارات المطلوبة؛
- ❖ إذا كانت صعوبة الانتقال بين الأقاليم الجغرافية هي السبب في البطالة يكون الحل بأخذ بغين الاعتبار الطريقتين التاليتين:

– اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل الوظائف الشاغرة إلي الأقاليم التي تكثر فيها البطالة؛

– نقل العاطلين عن العمل من موقع إقامتهم إلى الأقاليم الأخرى التي تكثر فيها فرص العمل.

ب. البطالة الهيكلية

إن هذه البطالة جزئية بمعنى أنها لاقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين وهي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في إقليم البلد الواحد، وتنشأ نتيجة التحولات الاقتصادية والتي تحدث من حين إلى آخر في هياكل الاقتصاد كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة منها ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة (الكريم، 2004، صفحة 152).

وتعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشا بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة وهيكل الطلب على الأيدي العاملة، وتظهر الطلب على الأيدي العاملة (بشير الدباغ و الجرمود، 2003، صفحة 393).

وقد تظهر نتيجه التطور التكنولوجي وأهم مثال على ذلك ظهور الآلات في العمليات الإنتاجية والإنسان الآلي في صناعة السيارات وهذا ما أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوى العمل كدخول المراهقين والشباب إلى أسواق لعمل بأعداد كبيرة وقد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بواسطة ظاهرة العولمة التي سرعت في نشاط الشركات متعددة الجنسيات التي حولت صناعات كبيرة إلى الدول النامية بسبب ظاهرة ارتفاع معدل الربح في هذه البلدان وهذا الانتقال ترك العمال الذين كانوا يعملون ضمن هذه الصناعات في حالة بطالة هيكلية طويلة المدى (زكي، 1997، صفحة 32).

ولعلاج البطالة الهيكلية ينبغي البحث عن العوامل والأساليب التي تسبب هذا النوع من البطالة ومعالجتها مباشرة، حيث تعتبر التنمية الاقتصادية من العوامل التي تؤدي إلى حدوث التغيرات الهيكلية ويوجد في هذا الصدد أسلوبان للحد من البطالة الهيكلية وهما:

- **الأسلوب الأول** على أساس مقاومة التحويلات التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية والتعليل من آثارها على الاستخدام .
- **الأسلوب الثاني** القبول بالتحويلات بالإضافة إلى زيادة قدرة وسرعة الأسواق للتكيف مع هذه التحويلات.

ج. البطالة الدورية أو الموسمية

هذه البطالة تنشأ عن ركود في قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل وتنشأ بسبب الدورات التجارية وتكون هذه البطالة عندما لا يستطيع الطلب الكلي على الاستيعاب أو شراء الإنتاج المتاح (Y_d) وهذا يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد.

والبطالة الموسمية تساوي الفرق بين العدد الفعلي للعاملين وبين عدد العاملين المتوقع عن مستوى الإنتاج المتاح (Y_d) وعليه (فعندما تساوي البطالة الموسمية صفر فإنه يعني إن عددا من الوظائف الشاغرة خلال الفترة التجارية يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل) (بشير الدباغ و الجرمود، 2003، صفحة 380).

والبطالة الموسمية هي بطالة إجبارية على اعتبار أن العاطلين عن العمل في هذه الحالة هم على استعداد للعمل كالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملا، وخلال فترات الانكماش ينخفض الطلب على الأيدي العاملة وتنخفض الأجور وهذا من أجل المحافظة على توازن سوق العمل.

إن انخفاض الأجور سيؤدي إلى انسحاب العاملين من أسواق العمل وقيام منشآت الأعمال بتسريح عدد من العمال وهذا سيعيد التوازن في سوق العمل وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدل البطالة، أما في المرحلة العكسية وهي الانتعاش أو التوسع فإنها تكون عكس حالة الانكماش والأهم في هذا هو أن هذه المرحلة تحدث انخفاضا في معدل البطالة وهذا بزيادة عدد العمال.

ولعلاج البطالة الدورية أو الموسمية يتطلب ما يلي:

- إذا كانت البطالة الموسمية هي نتيجة لانخفاض الطلب خلال فترات الانكماش وتكون حلولها بالبحث عن الأساليب التي تؤدي إلى دعم الطلب على العمل ورفعة حتى يصل إلى المستوى الذي تختفي فيه البطالة باستخدام إدارة الطلب .
- التحكم في الطلب أثناء دورات التوسع (زيادة الضرائب أو تخفيض الاتفاق وهذا ما يساعد على التقليل من مقدار التغلب في مستوي الاستخدام التام والبطالة الموسمية.

وتجدر الإشارة إلى أن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل، فعندما يبتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فان معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي

أما في حالة الانكماش فان معدل البطالة السـائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي وبذلك تحدث البطالة الدورية.

د. تصنيفات أخرى للبطالة

إضـافة لما تم تحديده من أنواع البطالة يصـنف الباحثون في مجال الاقتصـاد الكلي التصـنيفات التالية للبطالة.

- البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسـحب فيها شـخص من عمله بمحض إرادته لأسـباب معينة ، أما البطالة الإجبارية فهي الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه قادر وراغب في العمل عند مستوى أجر معين، و قد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو إحتكاكية.

- البطالة المقنعة والبطالة السافرة

تنشا البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني عمالة فائضة لا تنتج شيئا تقريبا حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فان حجم الإنتاج لن ينخفض.

أما البطالة السافرة تعني وجود عدد من الأشخاص القادرين والراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجدوه، فهم عاطلون تماما عن العمل وتكون البطالة السافرة إحتكاكية أو دورية .

- البطالة الموسمية وبطالة الفقر

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال مثل الموسم السياحي وعند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات ما يطلق عليه بالبطالة الموسـمية، ويشـبه هذا النوع البطالة الدورية والفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسـمية تكون في فترة قصيرة المدى. أما بطالة الفقر هي تلك البطالة الناتجة عن خلل في التنمية وتسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهكة اقتصاديا.

- البطالة الطبيعية

تشـتمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية وعند مسـتوى العمالة الكاملة، ويكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل مساو لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو إحتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب.

وعليه فان مسـتوى البطالة الطبيعي يسـود فقط عندما يكون التشـغيل الكامل، أما عندما يبتعد الاقتصـاد الوطني عن التوظيف الكامل فان معدل البطالة السـائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، أي أنه عندما تسـود حالة الانتعاش الاقتصـادي يكون معدل البطالة السـائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش فان معدل البطالة السـائد يكون أقل من معدل البطالة الطبيعي وبذلك تعم البطالة الدورية.

3.2 : النظريات المفسرة للبطالة :

أ. النظرية الكلاسيكية :

يرى الكلاسيك أن الاقتصاد يتوازن دائما عند مستوى التشغيل الكامل، بحيث أن كل فرد قادر على العمل و يرغب فيه عند أجر التوازن يجد فرصة عمل أي لا مجال لوجود بطالة إجبارية و إذا وجدت فهي بطالة اختيارية، بمعنى وجود يد عاملة ترفض الأجر المنخفض السائد في السوق، تتكفل باستعابها آلية الأجور، ذلك أن تخفيض هذه الأخيرة سيرفع مستوى الأرباح، و هو ما يشكل حافزا لزيادة الاستثمار و بالتالي رفع مستوى التشغيل، خصوصا في ظل التنافس على منصب العمل و القبول بمستوى الأجور السائدة، أي معالجة البطالة من خلال مرونة الأجور بالانخفاض. و يقر الكلاسيكيون أن السبب الرئيسي في حدوث هذا النوع من البطالة، هو عدم مرونة الأجور النقدية نظرا لتدخل الحكومة أو النقابات العمالية من خلال تحديد حد أدني للأجور أعلى من أجر التوازن (بن خليف و بن سليمان، 2017، الصفحات 7-8).

ب. النظرية النيوكلاسيكية:

ان النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام، ولم تولي للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون " ساي" للأسواق. كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي، لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف، و بالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة إذ تحل الآلة محل العامل في أحيان كثيرة (المومن، 2009، الصفحات 10-11).

ج. نظرية البحث عن العمل:

ظهرت هذه النظرية في السبعينات، ترتكز على صعوبة توفر المعلومات عن سوق العمل، حيث أنها تصف حالة وجود بطالين ومناصب شغل شاغرة في نفس الوقت .إلا أن عملية البحث عن العمل تعد مكلفة وتتطلب وقت، لأن البطال عندما يقوم بالبحث فانه ينفق المال من أجل تنقلاته، أو لشراء المجلات.... الخ .تعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية (شلالي، 2005، الصفحات 28-29):

1- التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة.

2 - الباحثون على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.

3 -هناك حد أدنى للأجر ولن يقبل الباحث الحصول على أقل منه ويقبل أجر أعلى منه.

البطالة اختيارية حسب هذه النظرية، وهي تحدث بسبب ترك الأفراد لوظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن أفضل فرص العمل المناسبة لقدراتهم والأجور المعطاة، ورغم نجاح هذه النظرية في تفسير البطالة.

4.2 أسباب البطالة في الاقتصاد الجزائري

- إخفاق خطط التنمية الاقتصادية.

بالتمعن في تطور النمو الاقتصادي في البلدان العربية عامة و في الجزائر خاصة، نجد أنها قد جاءت مخيبة للآمال و لم تحقق ما كان منتظرا منها، فلم ترفع مستوى نصيب دخل الفرد العربي بدرجة محسوسة (conseil national économique et social, 2006, p. 30)، و أشد من هذا أن الفجوة بين الدول العربية و الدول المتقدمة في تزايد مستمر لتباين معدلات النمو في كل منها (conseil national économique et social, 2006, p. 35)

المسألة من تأخرها عن مساعي التنمية، حيث يوعز ذلك إلى جمود الهيكل الاقتصادي للدول العربية إضافة إلى تأخرها في الجهود الإنمائية و الصناعية، حيث نجد أن صناعاتها الآن بالضرورة ناشئة لا تستطيع منافسة منتجات الدول الصناعية إلا إذا توافرت لها دفع من أنواع الحماية. و ما يزيد من العقبات التي تواجهها الدول العربية نتائج تباطؤها في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي و فشل سياساتها الاقتصادية التي كان ينتظر منها تقليل تفاقم أزمة البطالة بها.

و من بين معوقات التنمية الاقتصادية كالآتي:

- **فشل برامج التخطيط الاقتصادي و تفاقم أزمة المديونية الخارجية**

على الرغم من الوفرة النفطية التي عرفتها الجزائر خاصة مع مطلع السبعينات، قد دلت دراسة أجراها مركز دراسات الوحدة العربية أن من أبرز مظاهر خطط التنمية الاقتصادية هو وقوع أغلب الدول العربية في مأزق المديونية الخارجية التي وصلت سنة 1995 إلى نحو 220 مليار دولار (المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، 2001، صفحة 161)

- **تبعات تنفيذ برامج الخوصصة.**

أدى تطبيق هذه البرامج إلى تسريح أعداد كبيرة من العمال في شركات و مؤسسات القطاع العام. و في هذا الصدد يمكن الاستدلال بحالة الجزائر، فقد انتقل معدل البطالة من حدود 17% سنة 1986 إلى 30 % خلال السداسي الأول لسنة 1999 بسبب ما رافق الإصلاحات من تسريح للعمال و غلق للوحدات (عاقلي فضيلة، 2013، صفحة 6). وهو ما تنتج عن خوصصة مشروعات القطاع العام موجة تسريح هائلة من العمالة الموظفة لديها، و خاصة العمالة ذات الأجور المرتفعة أو خفض رواتب العمال الذين بقوا في وظائفهم. و قد أصبحت عمليات الخوصصة التي تجرى على نطاق واسع أكبر مصدر لنمو البطالة في البلدان العربية وخاصة الجزائر (عاقلي فضيلة، 2013، صفحة 7).

- **إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي.**

فشلت أغلب برامج التصحيح الاقتصادي التي انتهجتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إحداث أي نمو اقتصادي حقيقي، و بنسب مقبولة تعمل على التخفيف من حدة البطالة في هذه الدول، فقد زادت من أعداد العاطلين عن العمل، و كذا إفقار قطاعات كبيرة من الشعب نتيجة لرفع الدعم على السلع و الخدمات الأساسية. فنتج عن تطبيق هذه البرامج سياسات نقدية و مالية و توجهات اجتماعية زادت

من حدة البطالة في هذه الدول، و منها بالخصوص الجزائر بحيث تخلت الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين و تقليص التوظيف الحكومي.

كما تعد الجزائر من دول الأوبك وهي من بين الدول التي عانت خلال الثمانيات من جراء انخفاض أسعار المحروقات الشيء الذي أدى إلى تدهور النمو الاقتصادي وتراجع المصدر الأساسي للدخل الوطني وهذا ما أثر سلبا على النشاط الاقتصادي (بن عزة و يتيم، 2006، صفحة 215).

3. الدراسات السابقة:

1.3دراسة دحماني محمد ادريوش وعبد القادر ناصور : أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات البطالة في الجزائر: دراسة قياسية تحليلية:

هدف من هذه الورقة البحثية هو تحديد أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على التغير في معدلات البطالة في الجزائر. تم تقدير هذه العلاقة بين معدل البطالة من جهة وكل من الناتج المحلي الإجمالي، أسعار النفط الحقيقية، الإيرادات العامة، معدل التضخم، الإنفاق الحكومي وحجم الصادرات خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2010 وذلك اعتمادا على عدد من المساهمات الاقتصادية القياسية. كما قامت باستخدام منهجية (Johansen) بعد تفكيك السلاسل الزمنية من سلاسل سنوية إلى سلاسل فصلية باستخدام طرق احصائية معينة، ووجدت أن هناك علاقة تكامل مشترك بين معدلات البطالة وباقي المتغيرات الاقتصادية، وبهدف تحليل النتائج على المدى الطويل قمنا باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS المقدمة من طرف كل من Philips و Hansen، (1990)للخروج بتقدير أمثل لانحدار التكامل المشترك. أظهرت النتائج أن كل من الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات العامة وكذا معدل التضخم قد كان لها تأثير إيجابي ضعيف ومعنوي على انخفاض معدلات البطالة في حين أن أسعار النفط الحقيقة كان لها أثر إيجابي كبير ومعنوي. فيما يخص حجم الصادرات وكذا حجم الإنفاق العام فكان لهما أثر سلبي على انخفاض معدلات البطالة. هذه النتائج تعكس هشاشة الهيكل الاقتصادي، وتؤكد أن نقطة الضعف الأساسية للاقتصاد هي اعتماده الكثيف على الإيرادات من مصادر المحروقات. كما أن السياسات ذات الآثار الكينزية في الجزائر من حيث تبني سياسة مالية توسعية كأداة للرفع من معدلات التشغيل في الاقتصاد لم تظهر أي فعالية في المدى الطويل. كمرحلة ثانية قمنا وباستخدام سببية قرانجر لتحديد اتجاه العلاقة الموجودة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة 1970- 2010 (باستخدام بيانات سنوية) وتشير النتائج التي تم التوصل إليها إلى وجود علاقة في المدى القصير تتجه من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نحو معدلات البطالة، وبناءا على هذه النتائج يمكن القول أن معدلات البطالة تتأثر فعلا بحجم الناتج .

2.3 دراسة العيسى نجاة ، أثر معدلات النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر (دراسة قياسية اقتصادية خلال الفترة 1970-2014:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين معدلات النمو والبطالة في الجزائر للفترة الممتدة ما بين 1970 و2014، وذلك بالاعتماد على التحليل الوصفي لمتغيرات الدارسة وكذلك حاولنا تحديد العلاقة

القائمة بين معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في OKUNالجزائر بتقدير قياسي مع الأخذ بعين الاعتبار ما مدى تطبيق قانون في الواقع الاقتصاد الجزائري وقد توصلت إلى إن:

- العلاقة القائمة بين الدلالات الإحصائية للنمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر ترتبط بسياسات الاقتصادية المعتمدة في التخفيف من حدة المؤشرات الاقتصادية والتي لها تأثير سلبي على التطور الاقتصادي؛
- الأوضاع الاقتصادية العالمية كون أن الاقتصاد الجزائري ذو طبيعة رعية مما يجعل له ارتباط قوي بالتغيرات في أسعار النفط وهذا ما يتطلب تغيير هذا النمط الاقتصادي ليكسب استقلالية نسبية تسمح له بالتماشي مع السياسات الاقتصادية المعتمدة بالإضافة إلى توفير البيئة الملائمة والآليات الناجعة لرسم وتجسيد مخططات والبرامج المستقبلية لمواكبة التطورات الدولية مما يستوجب المحافظة على جملة من التوازنات الاقتصادية في الجزائر

4. الطريقة والأدوات :

سنحاول في هذا المقال تحليل العلاقة الاقتصادية بين مؤشر البطالة TCHO والنمو الاقتصادي GDP ومعدل التضخم INF ومعدل النمو الاسكاني TPونسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الاجماليTG في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، التي تمثل 30 مشاهدة وهي كافية للتحليل الإحصائي للجزائر، البيانات مأخوذة من CD-ROM للبنك العالمي للمعطيات ، والديوان الوطني للإحصاء ONS : (أوت 2019).

- نبدأ أولا بقياس درجة تجانس قيم المتغيرات محل الدراسة بالاعتماد على المقاييس الوصفية أهمها معامل الاختلاف؛
- نصل إلى مرحلة الكشف عن استقراريه سلاسل المتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبارات الجذر الوحدة؛
- في نهاية الدراسة نحاول تفسير العلاقة التي ترتبط بين متغيرات الدراسة في نموذج قياسي؛

5. تحليل النتائج:

1.5. الدراسة الوصفية:

نتتبع حالة قيم متغيرات الدراسة باستخدام مقاييس النزعة المركزية والتشتت، أفضت الى النتائج المبينة في الملحق (1) إلى ما يلي:

- تقارب القيمتان الحديتان وانخفاض في قيمة الانحراف المعياري لكل متغيرة،
- انخفاض قيمة معامل الاختلاف$CV_{TCHO} = 42.10\%$ ، $CV_{TP} = 20.19\%$وأفضلها متغيرة الانفاق العام $CV_{TG} = 11.52\%$(الاختلاف) ،

اتسمت أغلب متغيرات باستثناء متغيرة التضخم INF بالتوزيع الطبيعي حسب اختبار احتمالية جاك-بيرا، والرسومات البيانية توضح ذلك في الملحق (2).

2.5. اختبار الاستقرارية:

تستقر السلسلة الزمنية إذا تحققت الشروط التالية:

- ثبات وسطها الحسابي $E(\varepsilon_i) = \mu$: أي لا تدخل المتغيرات العشوائية في تفسير السلسلة الزمنية؛

- ثبات تباينها $Var(\epsilon_i) = \sigma^2$: أي جميع مشاهدات السلسلة الزمنية لها نفس الوزن في التحليل

-الاختبارات الكيفية:

- **اختبار ثبات المتوسط الحسابي:** للقيام بهذا الاختبار نقسم السلسلة إلى فترات متقاربة، في حالتنا تم تقسيم السلسلة اختياريا إلى 3 فترات : 16-17-16 سنة لكل مرحلة (1990-1999؛ 2000-2009؛ 2010-2019) ونقارن متوسط كل فترة.

كانت النتائج:

رفض الفرض الصفري $H_0: \bar{X}_1 = \bar{X}_2 = \bar{X}_3$ وقبول الفرض البديل $H_1: \exists \bar{X}_i \neq \bar{X}_j \ ,,, \ i \neq j$ لأن: $Sig = 0.000 \wedge 0.015 \wedge 0.000 < 0.05$ أي عدم تجانس المتوسط الحسابي خلال فترة الدراسة وتؤكده إحصائية فيشر.

- **اختبار تجانس التباين:** بنفس الخطوات السابقة وجدنا حسب اختبار ANOVA: رفض الفرض الصفري $H_0: \sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \sigma_3^2$ وقبول الفرض البديل $H_1: \exists \sigma_i^2 \neq \sigma_j^2 \ ,,, \ i \neq j$ لأن: $Sig = 0.000 < 0.05$ أي عدم تجانس التباين خلال فترة الدراسة.

- **الاختبارات الكمية:** نقتصر على اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF): يعتمد هذا الاختبار على توضيح صفة الاستقرار أو عدم الاستقرار لسلسلة زمنية،وهذا عن طريق تحديد اتجاه محدد Déterministe أو اتجاه عشوائي Stochastique.

إذا افترضنا أن نموذج السلسلة الزمنية صيغته من الشكل: $AR(1): X_t = \lambda X_{t-1} + \varepsilon_t \vee \Delta X_t = (\phi - 1)X_{t-1} + \varepsilon_t$، فيكون لـ $\phi(\lambda)$ ثلاث حالات:

* $|\phi| < 1$: السلسلة X_t مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية.
* $|\phi| = 1$: السلسلة X_t غير مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن نفس المشاهدات الماضية.
* $|\phi| > 1$: السلسلة X_t غير مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أقل من المشاهدات الماضية.

تكون صياغة فرضية الاختبار: الفرضية الصفرية: $H_0: \phi = 1 \ (\lambda = 0)$،إذا كانت $\tau_c < \tau_t$ ، تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة، ضد الفرضية البديلة: $H_1: \phi \neq 1 \ (\lambda \neq 0)$، إذا كانت $\tau_c > \tau_t$، يكون القرار استقرار السلسلة الزمنية، ونماذج الاختبار كالتالي:

$$\begin{cases} \Delta X_t = \phi X_{t-1} - \sum_{j=1}^{\rho} \phi_{j+1} \Delta X_{t-j} + \varepsilon_t \ \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 04 \\ \Delta X_t = \phi X_{t-1} - \sum_{j=1}^{\rho} \phi_{j+1} \Delta X_{t-j} + C + \varepsilon_t \ \ldots\ldots\ldots 05 \\ \Delta X_t = \phi X_{t-1} - \sum_{j=1}^{\rho} \phi_{j+1} \Delta X_{t-j} + \beta t + C + \varepsilon_t \ \ldots 06 \end{cases}$$

أفضت نتائج اختبار ADF إلى قبول الفرضية H_0:التي تنص على وجود جذر الوحدة $\phi = 1$ في كل السلاسل الزمنية، أي أنها غير مستقرة عند مستوى المعنوية 5%.

3.5.إزالة حالة عدم الاستقرار من السلاسل الزمنية:

توصلت نتائج الاختبار السابق إلى عدم استقرار السلاسل الزمنية، وأحسن طريقة عملية لإزالة حالة عدم الاستقرار هي إجراء الفروقات من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية حسب نتائج الاختبارات الإحصائية، ويكون الشكل الجديد للسلاسل الزمنية $D(LX_t)$، حيث: $D(LX_t) = LX_t - LX_{t-1}$، ونعيد إجراء الاختبارات الإحصائية السابقة.

تفقد السلاسل مشاهدة واحدة لتصبح عدد المشاهدات 30 مشاهدة، وكانت نتائج الاختبارات الكيفية والكمية كالتالي:

- منحنى السلاسل الزمنية أخذ شكلا موازيا لمحور الفواصل، مما يدل على غياب مشكلة الاتجاه العام،
- من تتبع نتائج الاختبارات الاستقرارية تم رفض الفرضية الصفرية: $H_0: \phi = 1$، وقبول الفرضية البديلة $H_1: \phi \neq 1$ فالسلاسل مستقرة عند مستوى المعنوية 5% و1%.

بما أن المتغيرات محل الدراسة مستقرة في نفس المستوى$I(1)$ ،يعني إمكانية تقاربها في المدى الطويل، وللتأكد من هذا نجري اختبارات التكامل المشترك بينها.

4.5. اختبار التكامل المشترك:

على ضوء نتائج اختبارات الاستقرارية السابقة، تبين أن جميع المتغيرات متكاملة في نفس الدرجة أي أنها غير ساكنة في مستواها الأصلي$I(0)$ولكنها ساكنة في الفرق الأول، لذا هي ستتقارب في المدى الطويل وهذا ما يسمى التكامل المشترك، تركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة لتوليد مزيج خطي يتصف بالسكون في المدى الطويل.

نستخدم اختبار جوهانسن–جسليس، ويشترط تطبيق هذا الاختبار تماثل درجة استقرار المتغيرات المدروسة، وقد وجدنا سابقا جميع المتغيرات استقرت في المستوى الأول$I(1)$.

يتطلب قبل إجراء الاختبار $I(J - J)$تحديد فترات التباطؤ (ρ)، من خلال أقل قيمة لمعايير المفاضلة FPE ،AIC ، SC، HQ، الموجودة في تقدير النموذج (VAR).

- تحديد رتبة التأخير : دلت نتائج تحديد فترة التأخير على أن قيمة فترة التباطؤ $\rho = 1$.

- نتائج اختبار التكامل المشترك

أ- نتائج اختبار الأثر:من خلال نتائج هذا الاختبار، لا يمكن رفض فرضية العدم H_0 التي ينص على وجود متجه وحيد عند مستوى دلالة 5%، حيث نلاحظ أن قيمة عند(λ_{trace})القيمة الذاتية الثانية$=(\lambda_3$ 23.12)أقل من القيمة المجدولة (29.79)، وعليه يتم الإقرار بوجود على الأكثر متجهتين للتكامل المشترك مابين المتغيرتين.

ب- نتائج اختبار القيمة الذاتية القصوى: من خلال هذه النتائج نلاحظ أن القيمة المحسوبة لمعدل الإمكانية العظمى الثانية (26.33) أقل من القيمة المجدولة (27.58) مما يدل على قبول فرضية العدم H_0التي تقر بوجود متجه وحيد للتكامل المشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) عند مستوى دلالة 5%.

5.5. نماذج تصحيح الخطأ (VECM):

تتجه المتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن، وبسبب بعض التغيرات الطارئة ينحرف وضع المتغيرات مؤقتا عن مساره ،ولهذا يستخدم نموذج تصحيح الخطأ من أجل التوفيق بين السلوكين طويل وقصير الأجل للعلاقات الاقتصادية.

يعبر نموذج تصحيح الخطأ عن مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل.

- قبل الخوض في رسم النموذج الاقتصادي علينا معرفة اتجاه العلاقة الاقتصادية بين متغيرات الدراسة، ونستدل بتطبيق أسلوب السببية.

- **السببية:**يعد أسلوب السببية منهجا تجريبيا يساعد على اختبار العلاقة الاقتصادية بين المتغيرات ومن ثم تحديد اتجاه العلاقة السببية بينها أي معرفة المتغير التابع والمتغير المستقل،

التحليل: من نتائج الملحق (5) وجدنا:

- وجود سببية أحادية من DGDP نحو DTCHO: $Prob = 0.005 < 0.05$
- وجود سببية أحادية من DTCHOنحو DTP:$Prob = 0.004 < 0.05$

6.5. نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة)

- عبارة النموذج

$$D(TCHO)_t = -0.053\times(TCHO_{t-1} - 2.222\times INF_{t-1} + 13.262\times GDP_{t-1} + 70.132\times TP_{t-1} + 0.040\times TG_{t-1} - 89.062) - 0.158\times D(TCHO_{t-1}) + 0.101\times D(INF_{t-1}) - 0.094\times D(GDP_{t-1}) + 4.265\times D(TP_{t-1}) - 0.019\times D(TG_{t-1}) - 0.403$$

$$n = 28 \qquad R^2 = 64.98\% \qquad F_c = 6.49$$

تشخيص النموذج

-التحليل الإحصائي

- مقدرة التضخم INF في المدى الطويل لها دلالة إحصائية: $t_t = t_{28}^{0.05} = 2.048 < t_c = 4.75$،
- مقدرة النمو الاقتصادي GDP المدى الطويل لها دلالة إحصائية: $t_t = t_{28}^{0.05} = 2.048 < t_c = 6.43$،
- مقدرة النمو السكاني TP المدى الطويل لها دلالة إحصائية: $t_t = t_{28}^{0.05} = 2.048 < t_c = 4.77$،
- لمعامل التصحيح α دلالة إحصائية لأن: $t_t = t_{28}^{0.05} = 2.048 < t_c = 3.60$، يدل هذا على وجود سببية في المدى الطويل من مؤشر التضخم INF والنمو الاقتصادي GDP والانفاق العام TG ومعدل النمو السكاني TP نحو التغير في معدل البطالة $(TCHO)$؛

- بلغت قيمة فيشر $F_t = F_{6;24}^{0.05} = 2.51 < F_c = 6.49$، تدل على معنوية النموذج ككل مع وجود سببية في المدى القصير من التغير في مؤشر النمو الاقتصادي$D(GDP)$ والنمو السكاني $D(TP)$ نحو التغير في معدل البطالة $D(TCHO)$.
- وصلت نسبة تفسير النموذج إلى حوالي 64.98%.

– **التحليل القياسي:**

- بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي$JB = 1.43 < \chi_{0.05}^2(2) = 5.99$؛
- النموذج لا يشكوا من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء : $Prob = 0.55 > 0.05$؛
- النموذج المقدر تباينه متجانس خلال فترة الدراسة: $Prob = 0.40 > 0.05$؛

– **التحليل الاقتصادي:**

- بلغت قيمة معامل التصحيح $\alpha = -0.05$وهو سالب الإشارة وأقل من الواحد الصحيح يتوافق هذا مع النظرية الاقتصادية،
- ويتم التصحيح $\left(20 = \frac{1}{0.02}\right)$مرة كل 20 سنة تدل على مدى ارتباط المتغيرات الخمسة ببعضها البعض؛
- معلمة INFفي المدى الطويل موجبة تتوافق مع العلاقة الاقتصادية الموجودة بين المتغيرتين؛
- معلمة GDP ومعلمة TG المدى الطويل سالبة تتوافق مع العلاقة الاقتصادية الموجودة بين المتغيرتين؛
- يظهر أثر التضخم في المدى الطويل ويكون بـ 1% ليتغير معدل البطالة في نفس الاتجاه بمقدار :2.22%
- اذا تغير النمو الاقتصادي في المدى الطويل بـ 1% فمعدل البطالة ينخفض بمقدار :13.26%
- اذا تغير الانفاق العام في المدى الطويل بـ 1% فمعدل البطالة ينخفض بمقدار 0.04%.

– **اختبار الاستقرار الهيكلي:**يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصبغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني لاختبارا ت$CUSUM$ و $CUSUM\ Of\ Squares$داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية5% يعني أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين$(\pm 2S)$فإننا نرفض الفرضية العدميةH_0عند مستوى معنوية5% التي تنص على أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة.

نتيجة:– أفضت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى إمكانية تقارب المتغيرات $M2$، INF وTCفي المدى الطويل، وحسب نموذج تصحيح الخطأ وجدنا سببية في المد الطويل والمدى القصير وهي في اتجاه واحد من مؤشر التضخمINF والنمو الاقتصادي GDP والانفاق العام TG ومعدل النمو السكاني TP نحو التغير في معدل البطالة $(TCHO)$

6. خاتمة:

توصلت نتائج الدراسة إلى:

- جل هذه المتغيرات تتأثر ببعضها البعض بسبب ارتباطها واعتمادها على مداخيل الجباية البترولية؛
- حسب الدراسة التطبيقية وجدنا سببية متغيرة النمو الاقتصادي$D(GDP)$ والنمو السكاني $D(TP)$ نحو معدل البطالة $D(TCHO)$؛
- من اختبار التكامل المشترك تحصلنا على تقارب المتغيرات في المدى الطويل؛
- حسب معامل تصحيح الخطأ وجدنا أن $(\approx 05\%)$من الانحرافات والاختلالات في التوازن في معدل البطالة يتم تصحيحها خلال فترة الدراسة ؛
- تحصلنا على أفضل نموذج قياسي من خلال اختبارات تشخيص النموذج ؛
- متغيرة التضخم والنمو السكاني تؤثر إيجابا على متغيرة البطالة في الأجلين الطويل والقصير؛
- بينما متغيرة النمو الاقتصادي والانفاق العام لها علاقة عكسية مع معدل البطالة في الأجل الطويل وفي الأجل القصير.

كما نوصي **بمقترح** وهو أنه يجب التحكم في الاقتصاد الوطني من خلال مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية منها: الناتج الوطني الخام، معدل البطالة، الإنفاق العام ومؤشر التضخم،... الخ.

7. قائمة المراجع:

1.conseil national économique et social. (2006). *en coopération avec le programme des nations unies pour le développement , rapport national sur le développement humain , ,.* Alger.

2.الكريم ,ا .ع .(2004) .تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها .مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول.

3.المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي. (2001). ، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، ، ، . الجزائر.

4.المومن ,ع .ا .(2009) .سياسات التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية الدولية دراسة حالة الجزائر .مذكرة ماجستير في اقتصاد دولي، جامعة وهران، الجزائر.

5.بشير الدباغ ,أ & .,الجرمود ,ع .ا .(2003) .مقدمة في الاقتصاد الكلي .الأردن :دار المريخ للنشر والتوزيع.

6.بن خليف ,ط & .,بن سليمان ,م .(2017) .أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على البطالة في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة .2014-1980المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد الأول.

7.بن عزة ,م .ا & .,يتيم ,م .(2006) .واقع سوق العمل في البلدان العربية دراسة حالة الجزائر .بحوث أوراق عمل ندوة عربية حول البطالة، أسبابها ، معالجتها و أثرها على المجتمع، الجزائر .

8.جيمس ,ج & .,وريجار ,د .(1999) .الاقتصاد الكلي .المملكة العربية السعودية :دار المريخ للنشر.

9.زكي ,ر .(1997) .الاقتصاد السياسي للبطالة .مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت.

10.سوزان حسن أبو العينين. (2004). ، الفقر في الدول العربية، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، . المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة،.

11.شلالي ,ف .(2005) .دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2004 .مذكرة ماجستير في اقتصاد كمي، جامعة الجزائر .

12.عاقلي فضيلة. (2013). ، مداخلة بعنوان البطالة تعريفها أسبابها وأثارها الاقتصادية (سياسة التشغيل في الجزائر)،. ملتقى وطني. جامعة الحاج لخضر- باتنة.
13.محمد الشانع ، و طاهر جخيوة . (2017). تقييم دور البرامج الحكومية في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر. مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية ،المجلد 1، العدد 2 ،، 123-146.
14.محمد جلال مراد. (2010). ، البطالة و السياسات الإقتصادية، . جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
15.ياسر محمد جاد الله محمود. (2006). ، العولمة والفقر في مصر،. ملتقى دولي :قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية،. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة.

8. ملاحق :

الملحق 1 : مقاييس الدراسة الوصفية

Variable	TCHO	INF	GDP	TP	TG
Mean	18.50	8.81	2.71	1.80	94.65
Median	16.46	4.65	3.10	1.84	94.56
Maximum	31.84	31.67	7.20	2.57	114.18
Minimum	9.82	0.34	-2.10	1.28	73.11
Std. Dev.	7.79	9.42	2.07	0.36	10.90
معامل الاختلاف	42.10	106.88	76.47	20.19	11.52
Skewness	0.25	1.42	-0.28	0.21	-0.17
Kurtosis	1.39	3.52	3.12	2.18	2.27
Jarque-Bera	3.54	10.46	0.42	1.06	0.80
Probability	0.17	0.01	0.81	0.59	0.67
Observations	30	30	30	30	30

الملحق 2 : رسومات بيانية للمتغيرات

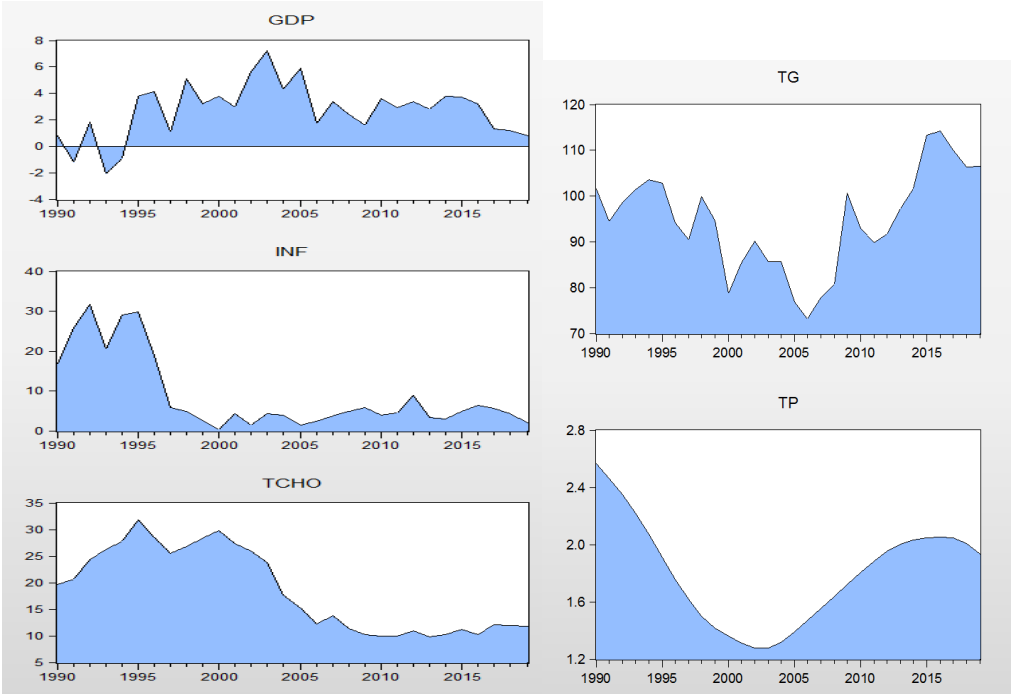

المصدر :مخرجات برنامج EViews 11

الملحق 3 : نتائج الاختبارات الكيفية والكمية على السلاسل

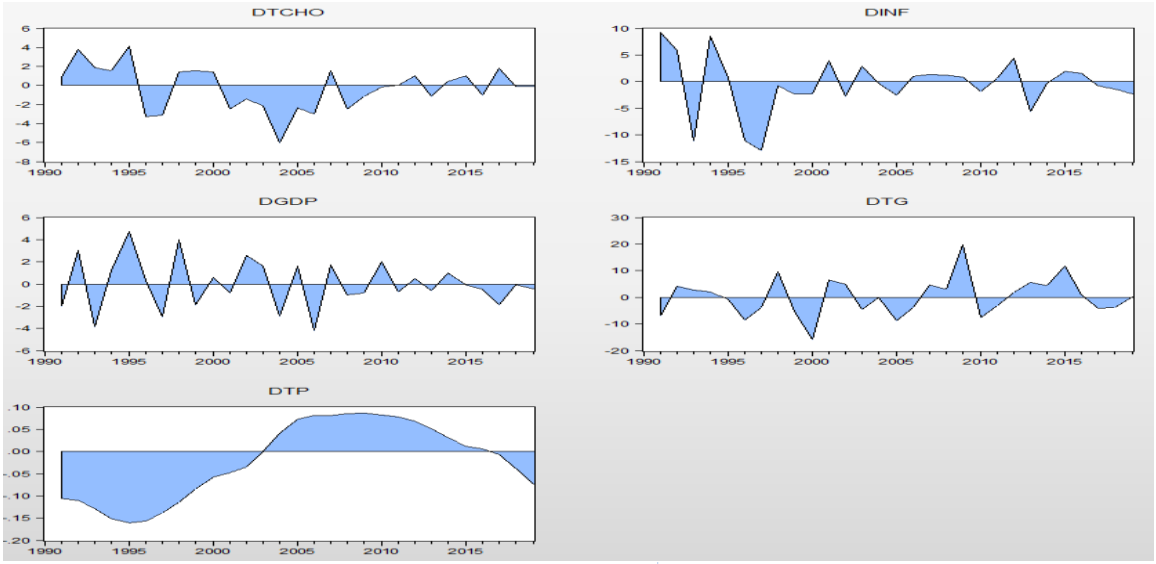

Null Hypothesis: DTCHO has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.805033	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.437953	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DTG has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.323731	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DGDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.783807	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DTP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.162620	0.0028
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج EViews . 11

الملحق4 : نتائج الاختبارات التكامل المشترك

Date: 01/22/22 Time: 17:04
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: TCHO GDP INF TP TG
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.857348	103.9837	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.609557	49.45803	47.85613	0.0351
At most 2	0.435970	23.12478	29.79707	0.2400
At most 3	0.181490	7.090639	15.49471	0.5671
At most 4	0.051589	1.483099	3.841466	0.2233

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.857348	54.52563	33.87687	0.0001
At most 1	0.609557	26.33325	27.58434	0.0716
At most 2	0.435970	16.03414	21.13162	0.2229
At most 3	0.181490	5.607540	14.26460	0.6639
At most 4	0.051589	1.483099	3.841466	0.2233

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج EViews . 11

الملحق 5 : اتجاه السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/22/22 Time: 17:35
Sample: 1990 2019
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DINF does not Granger Cause DTCHO	28	0.27976	0.6015
DTCHO does not Granger Cause DINF		0.10041	0.7540
DGDP does not Granger Cause DTCHO	28	9.21919	0.0055
DTCHO does not Granger Cause DGDP		0.33971	0.5652
DTG does not Granger Cause DTCHO	28	0.43514	0.5155
DTCHO does not Granger Cause DTG		0.24274	0.6265
DTP does not Granger Cause DTCHO	28	0.49455	0.4884
DTCHO does not Granger Cause DTP		9.92263	0.0042

المصدر: مخرجات برنامج EViews . 11

الملحق 6 : معادلة المدى الطويل

Vector Error Correction Estimates
Date: 01/23/22 Time: 09:26
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
TCHO(-1)	1.000000
INF(-1)	-2.222719 (0.46736) [-4.75586]
GDP(-1)	13.26218 (2.05972) [6.43883]
TP(-1)	70.13211 (14.7025) [4.77007]
TG(-1)	0.040542 (0.32779) [0.12368]
C	-89.06288

المصدر: مخرجات برنامج EViews . 11

الملحق 7 : معادلة المدى القصير

Error Correction:	D(TCHO)	D(INF)	D(GDP)	D(TP)	D(TG)
CointEq1	-0.053979 (0.01497) [-3.60612]	0.039732 (0.04412) [0.90052]	0.018137 (0.01799) [1.00840]	-0.000596 (0.00010) [-5.77268]	0.134202 (0.07006) [1.91565]
D(TCHO(-1))	-0.158693 (0.21884) [-0.72517]	0.154150 (0.64502) [0.23898]	-0.261875 (0.26295) [-0.99592]	-0.000672 (0.00151) [-0.44528]	-1.257498 (1.02417) [-1.22782]
D(INF(-1))	0.101849 (0.06451) [1.57888]	-0.005878 (0.19014) [-0.03091]	0.100492 (0.07751) [1.29649]	0.000106 (0.00045) [0.23886]	0.055161 (0.30190) [0.18271]
D(GDP(-1))	-0.094779 (0.25015) [-0.37889]	-0.478493 (0.73733) [-0.64896]	-0.335270 (0.30058) [-1.11542]	-0.003961 (0.00173) [-2.29480]	1.225144 (1.17073) [1.04648]
D(TP(-1))	4.265362 (3.93570) [1.08376]	20.13402 (11.6006) [1.73561]	-8.695332 (4.72906) [-1.83870]	0.888287 (0.02716) [32.7087]	20.74569 (18.4195) [1.12629]
D(TG(-1))	-0.019610 (0.04347) [-0.45109]	-0.071213 (0.12814) [-0.55574]	0.070826 (0.05224) [1.35586]	0.000323 (0.00030) [1.07685]	-0.122214 (0.20346) [-0.60067]
C	-0.403057 (0.30945) [-1.30247]	-0.393266 (0.91212) [-0.43115]	-0.138229 (0.37183) [-0.37175]	-0.001202 (0.00214) [-0.56282]	0.518452 (1.44828) [0.35798]
R-squared	0.649885	0.303129	0.444470	0.988158	0.205481
Adj. R-squared	0.549853	0.104023	0.285747	0.984774	-0.021524
Sum sq. resids	49.98069	434.2265	72.16181	0.002380	1094.747
S.E. equation	1.542735	4.547247	1.853720	0.010645	7.220168
F-statistic	6.496730	1.522451	2.800285	292.0501	0.905183
Log likelihood	-47.84233	-78.10934	-52.98417	91.49103	-91.05532
Akaike AIC	3.917309	6.079239	4.284584	-6.035074	7.003951
Schwarz SC	4.250360	6.412290	4.617635	-5.702023	7.337003
Mean dependent	-0.313929	-0.854808	0.071429	-0.018799	0.426989
S.D. dependent	2.299398	4.803968	2.193400	0.086272	7.143696
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.411386			
Determinant resid covariance		0.097624			
Log likelihood		-166.0785			
Akaike information criterion		14.71989			
Schwarz criterion		16.62304			

المصدر: مخرجات برنامج EViews . 11

الملحق 8 : اختبار مدى استقرارية معلمات النموذج تصحيح الخط

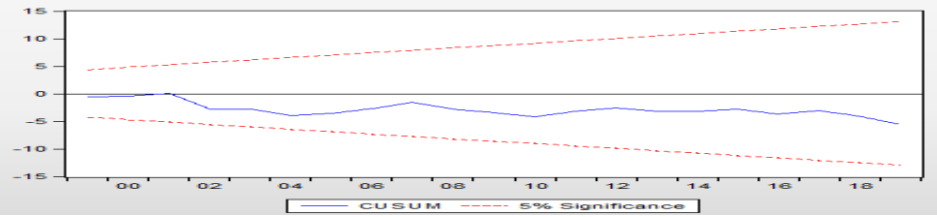

المصدر: مخرجات برنامج EViews . 11